كوبي – اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: سياسة WHOIS (2 من 2)
الثلاثاء، 12 آذار (مارس) 2019 - من الساعة 08:30 ص إلى 10:15 ص بتوقيت اليابان الرسمي
ICANN64 | كوبي، اليابان

لورين كابين: صباح الخير، شكرًا للحاضرين مبكرًا الذين انضموا إلينا، ونحن نقدر تواجدكم. وسنتحدث قليلاً حول أعمال مجموعة عمل السلامة العامة، وسأقدم مقدمة موجزة للوافدين الجدد وبعدها سيكون لدينا على الغداء نظرة عامة لمسارات العمل الحالية لدينا. وللتعريف، اسمي لورين كابين، وأنا أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة عمل السلامة العامة، مع زميلتي كاثرين باور-بولست. وبالنسبة لجميع الآخرين الذين سيتحدثون من مجموعة عمل السلامة العامة، سأطلب منكم التعريف بأنفسكم قبل الحديث حتى يعرف الجميع من أنتم، وسننتقل إلى الشريحة الأولى.

هل لدي جهاز نقل الشرائح؟ لا، [ضحك]، إذا كان أحد سيقدمها لي، فسيسعدني، حسنًا. أنت جهاز نقل الشرائح، جيد، هذه خدمة لك. هذا نوع من خارطة الطريق لجدول أعمالنا، مقدمة موجزة، وسنتحدث قليلاً عن مشاكل بيانات التسجيل، المعروفة أيضًا باسم مشاكل نظام WHOIS التي لا تتضمن فقط المرحلة الثانية من مجموعة العمل العاجلة ولكن أيضًا مجموعة دراسة فنية للوصول إلى التنفيذ الفني لأي سياسية مطروحة تحيط بالمتطلبات اللاحقة لمتطلبات تسجيل البيانات وبعدها، تنفيذ خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية وهي مشكلة أخرى مهمة.

بعد ذلك، سنغير المواضيع، حيث سنتحدث عن تفادي انتهاك نظام اسم النطاق، وهو موضوع طويل من أولويات مجموعة عمل السلامة العامة وسنتحدث عن أعمالنا الجارية بالإضافة إلى موجز لنظر مجلس الإدارة في توصيات مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك من خلال جلسة أطول حول ذلك في وقت لاحق اليوم، لذا، ستكون فقط عرضًا لذلك.

نظرًا لأن لدينا وقت محدود فحسب، فربما أوجز الموضوع، لكنكم ستجدونني دائمًا أو أي شخص آخر على المنصة إذا كانت لديكم أية أسئلة حول أعمال مجموعة عمل السلامة

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

العامة، ويسعدنا الحديث معكم عن ذلك. وهذه دعوتكم المفتوحة. إذا كانت لديكم أية أسئلة، يرجى التواصل شخصيًا أو عبر البريد الإلكتروني.

لذا، كما يقترح اسمنا، نركز على جوانب من سياسات ICANN التي تؤثر على العامة وعملنا بصورة غير رسمية لبعض الوقت، حتى تشكلت رسميًا في 2016 عندما حددنا حاجة لقناة رسمية للسلامة العامة، ووكالات حماية المستهلك وإنفاذ القانون، التي تعمل للمصلحة العامة من أجل وجود مجموعة مخصصة بالفعل ركزت على سياسات ICANN التي تتضمن هذه المشكلات.

لذا، لدينا خطة عمل، وبالمناسبة، يتعلق الأمر كله بالجزء الخاص بنا من موقع اللجنة الاستشارية الحكومية ضمن مجموعات العمل، مجموعة عمل السلامة العامة، حيث يمكنكم العثور على الميثاق الخاص بنا، والخطة الاستراتيجية، والعضوية، وما إلى ذلك، ولكن لدينا خطة عمل وهي مركزة على النقاط التي ترون أمامكم التي نريد بالفعل منها القضاء على انتهاك نظام اسم النطاق، ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وبخصوص نظام WHOIS، فهو أولوية فعلية للتأكد من تمكن مسؤولي السلامة العامة من الوصول إلى المعلومات بطريقة فعالة في الوقت المناسب. كما نريد التأكد من أننا كمؤسسة نتسم بالكفاءة والمرونة، وأخيرً -- هذه هي وجهة نظري: سنرغب في وجود مشاركة أكثر من المشاركة الحالية. ولدينا زملاء نشعر بالامتنان الشديد لوجودهم معنا كأعضاء رئيسيين يتابعون دعم أعمالنا بين الجلسات، وبعد ذلك، الوصول إلى الاجتماعات، ثم لدينا أشخاص يتنقلون في الموضوع اعتمادًا على موضع الاجتماع، إلا أننا ننظر دائمًا للزملاء الذين يرغبون بالفعل المشاركة باستمرار نظرًا للمسائل المعقدة ومزيد من وجهات النظر لدينا، خاصة من الدعوة المفتوحة إلى الأشخاص حول العالم، أفضل، حيث ندعوكم إذا كنتم أعضاء في السلطات العامة أو سلطة إنفاذ قانو، عامة، أو هيئة أمن إلكترو،]، في حكومتكم أو سلطات حماية المستهلك المشاركة في أعمالنا.

لقد تطرقت بالفعل للنقطة الثانية في خطاب دعوتي، ولكن الأعضاء لدينا بالأساس يشكلون جزءًا من الحكومات الوطنية والإقليمية، وجهات حماية المستهلك، وإنفاذ القانون سواء المدني أو الجنائي، وممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية والمراقبين وما يشكل عملية

رسمية إلى حد ما، حيث إذا كنتم تودون الانضمام إلى المجموعة، فيمكنك القيام بذلك من خلال تكرار اللجنة الاستشارية الحكومية، والتواصل معها حيث لديها عملية لمتابعة طلبكم.

هل هذه هي العضوية الحالية، فابيان، 130 -- حسنًا، لدينا الكثير من المشاركين الذين يمثلون 46 من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية و6 مراقبين، ولكنهم لا يرغبون في دفعكم إلى إحساس بالأمن المزيف وجعلكم تفكرون، حسنًا، 137، لديهم مجموعة من الأشخاص، ولدينا على الورق، ولكن الأشخاص النشطين أقل بكثير وهذا نوع من الدعوة المركزة لدعوتكم لمشاركة أكثر فعالية.

الشريحة التالية. لذا، سأترك الكلمة بعد ذلك إلى إيرانغا كاهانغاما، من مكتب التحقيقات الاتحادي، وربما أخطأت في نطق الاسم، ولكنه سيعرفنا بنفسه.

إيرانغا كاهانغاما: لذا، نعم، إيرانغا كاهانغاما، من مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة، وكنت عضوًا في مجموعة عمل السلامة العامة في مجتمع نظام WHOIS وكانت مناقشات بيانات التسجيل سائدة، ولكني أعتقد أن أحد الأهداف الاستراتيجية لمجموعة العمل هي الحفاظ على التواجد والاهتمام بتفادي انتهاك نظام اسم النطاق في مجتمع ICANN، لذا، أعتقد أنه في صالحنا متابعة ذكر هذه المسألة والحفاظ على استمرار هذا كأولوية حتى وسط كافة الأصوات والعمل بشأن مسائل نظام WHOIS وفي النهاية يميلون للارتباط أيضًا.

لذا، سريعًا، للتطرق إلى الأهداف على النحو الوارد، سنتطرق بإيجاز لها [قراءة] [يشير إلى الشريحة]، لذا، نحن نريد في النهاية تشجيع بناء السياسات في مساحة ICANN فيما يتعلق بتفادي انتهاك نظام اسم النطاق وهناك زخم وتوصيات من بعض التقارير الحديثة يمكننا استخدامها كآليات لوضع السياسات وتقديم المعلومات الإحصائية في أسلوب وضع السياسات.

لذا، بسرعة، كما ذكرت، الإحصاءات، أحد الأمور المهمة للغاية التي قامت بها ICANN، أعتقد أننا أطلعنا اللجنة الاستشارية الحكومية بإيجاز قبل ذلك بشأنها هي أداة تقارير أنشطة انتهاك النطاق، DAAR، التي بدأت من مكتب منظمة الكومنولث للاتصالات هنا. وقد بدأت على مدار آخر بضعة شهور النشر العام شهريًا ليس بخصوص نظام اسم النطاق في فضاء نطاق المستوى الأعلى، وأشجعكم على تنزيل التقرير كل شهر والمساعدة في تصور ما تقوم به ICANN، كما أن التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق هو تجميع بيانات للعديد من الموجزات المختلفة المعتمدة الموجودة على النطاق العام والتجاري، وتجميع البيانات وتنفيذ التحليل لتوضيح ما يحدث في نطاق المستوى الأعلى، ولديهم تقارير شهرية، وكما طرحت في آخر واحد من شهر فبراير، حتى ضمن الخلاصة التنفيذية، هناك بعض الاقتباسات المهمة، وبعضها وصل لي بسرعة. في حالة نطاق gTLD الجديد، تم تحديد 87 بالمائة من نقاط اليوم كتهديدات أمنية، بالنظر في أكثر من 194,000 أو مليون، نطاق مختلف، مع الانتشار عبر قطاع نطاق المستوى الأعلى، لذا، يمكنكم رؤية الوصول إلى البيانات التي لديهم وإدراج المعلومات في الكثير من مناقشاتنا.

وبعد ذلك، فقط للتأكيد، سيكون هناك جلسة بشأن أداة التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق بواسطة جون كرين غدًا، وأعتقد أنها الساعة 8:45 في قاعة إيمرالد، لذا، أردت فقط الإشارة إلى ذلك إذا كان أي شخص مهتمًا بسماع المزيد ومعرفة المزيد عن الأحدث والأروع.

لذا، كمقدمة، لدرو، لدينا أيضًا مناقشة حماية المستهلك، وحقيقة أننا نحتاج للدخول في هذه المسائل ذات الصلة بنظام اسم النطاق في الجولة التالية، لغير المتواجدين منذ فترة للجولة الأولى، فقد كان السابقون لي وأعضاء [غير مسموع] مهتمون بوضع سبل الحماية وتفعيلها للجولة الأولى إلا أن هذه عملية تعليمية نحتاج فيها لمتابعة البناء وإدراج سبل الحماية هذه. لذا، ستتابع مجموعة عمل السلامة العامة تتبع هذه المسائل وسأترك درو يتطرق إلى بعض الأمور المحددة حتى يكون انتقالاً هادئًا، ولكن هذه مسألة سنستمر في

تتبعها، ويسعدنا تقديم موجز لكم بشأنها وإذا كانت هناك أي أمور محددة، فسأترك درو يتحدث عنها لأن عرضه يتعلق بهذا.

لورين كابين: بإيجاز، يؤسفني أننا نفقد إيرانغا على الأقل بصورة مؤقتة، وقد أردت أن أعرب علانية عن تقديري للمساهمات الرائعة التي قدمها لمجموعة عمل السلامة العامة عبر السنوات الماضية، وأنه كان مشاركًا في الكثير من أعمال انتهاك نظام اسم النطاق كما أنه زميل رائع، لذا، نتمنى له أن يكون في أحسن حال، ويرجى تهنئته وسنفتقده كثيرًا.

[تصفيق]

درو باجلي: كان لديه حذاء كبير عليه، وأكثر مما يمكن ارتدائه. اسمي درو باجلي، أعمل لدى crowdstrike ومؤسسة النطاقات الآمنة، والقائد السابق لفريق [غير مسموع]، وأردت أن أذكر هذه المجموعة بتوصيات نظام اسم النطاق التي وضعناها في التقرير النهائي وقدمنا تحديث حالة حول أين نحن في الوقت الراهن فيما يتعلق بقرار مجلس الإدارة بشأن المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، لذا، فمنذ عدة شهور، أصدرنا تقريرنا النهائي، وقدمنا 35 توصية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات وكلها ضمن اختصاصنا للنظر فيها بخصوص المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وقد ركزت العديد من هذه التوصيات على انتهاك نظام اسم النطاق، وعلى وجه التحديد بسبب أن جزء من اختصاصاتنا كان النظر في المسائل التي حددها المجتمع قبل جولة نطاق المستوى الأعلى العام والنظر في سبل الحماية السارية كمحاولة لتفادي هذه المشاكل للوقوف على ما إذا كانت سبل الحماية فعالة أم لا، والمسائل التي لا تزال قائمة، حتى يمكن توجيه المجتمع بشأن مباشرة ما سيكون مناسبًا وفعالاً فيما يتعلق بمسائل الانتهاك الضارة كما تمت صياغتها في اختصاصاتنا.

مع توصيات انتهاك نظام اسم النطاق فضلاً عن كافة التوصيات التي كانت توصيات بتوافق الآراء من فريقنا والذي تشكل من أعضاء من كل دائرة وتوصيات انتهاك نظام

اسم النطاق التي ركزت على الفئات. والإجراءات [غير مسموع] التوصيات الأخرى التي ستتضمن في رأينا السلوك في اعتماد ممارسات مكافحة الانتهاك من السجلات وأمناء السجلات والفئة الأخرى من التوصيات المناسبة لمفهوم تمكين الامتثال في ICANN فضلاً عن المجتمع لتحسين الإنفاذ ضد انتهاك نظام اسم النطاق المنتظم وعلى وجه التحديد، فقد قدمنا توصيات ستعمل على تمكين كل من قسم الامتثال في ICANN، والمؤسسة نفسها، حيث لا توجد إجراءات متخذة، حتى نتمكن من التقدم إلى ما بعد الموقف الذي يعرض فيه انتهاك نظام اسم النطاق على أنه شكوى فردية مقابل مشكلة نظامية يمكن أن تكون مع بعض المشغلين، وبالتأكيد ليست الحالة عامة.

لذا، فقد تمت صياغة هذه التوصيات بعناية وهي تشير بصورة محددة للغاية إلى أعمال وضع السياسات في المجتمع ولكنها تضمنت الأهداف النهائية المطلوبة وقبل بضعة أيام، اعتمد مجلس إدارة ICANN قرارًا تعرض لما إذا كانوا قبلوا كل من 35 توصية التي قدمناها بما في ذلك توصيات انتهاك نظام اسم النطاق ولا يزال فريقنا يستوعب هذا القرار النهائي، لذا، فنحن ليس لدينا ببساطة رسالة مرتبطة حول كافة القرارات التي يعتمدها مجلس الإدارة بخصوص توصياتنا. على الرغم من ذلك، فأحد الأمور التي أعتقد أنها من المهم توضيحها بخصوص انتهاك نظام اسم النطاق هي أن إجراءات مجلس الإدارة كانت وضع قبول توصياتنا في حالة التعليق في انتظار وصول المجتمع إلى تعريف عام لانتهاك نظام اسم النطاق وقد ناقشنا هذا بين فريق قيادة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، ومن المهم للغاية توضيح أننا نرى أن هذا ليس لازمًا على الإطلاق أن نتقدم في هذه التوصيات لأننا استخدمنا تعريف تشغيلي محتاط للغاية لما نسميه انتهاك أمني لنظام اسم النطاق وبهذا التعريف، أشرنا إلى نقاط محددة قصد من توصياتنا التعامل معها، بما في ذلك، التصيد واستضافة البرمجيات الضارة والشبكات الضارة والتحكم والاحتيال والبريد غير المرغوب به، المطورة والمدروسة بناءً على ما حدده المجتمع كمشكلات قبل إطلاق برنامج gTLD الجديد والأعمال اللاحقة من المجتمع لصياغة كيفية تعامل سبل الحماية مع هذه المشاكل، ولذا، نعتقد أنه من المهم للغاية التوضيح لهذه المجموعة، كما تفكرون بشأن انتهاك أمن نظام اسم النطاق، وكيف يجب تنفيذ توصيات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك مع التقدم لأن التقرير مصاغ

بصورة جيدة للغاية من حيث من أين أتت هذه التعريفات، ولماذا هي مهمة وعلاوة على ذلك، فقد أجرينا بالفعل دراسة عملت بصورة خاصة مع هذه المكاتب للنظر في المعدلات العالية للانتهاك بين كل من نطاق gTLD الجديد فضلاً عن النطاقات القديمة، وهذا ما تضمن المعلومات بشأن التوصيات المعتمدة على البيانات.

لورين كابين: لذا، أردت فقط إلقاء الضوء على هذه النقطة لأنها مهمة للغاية. والصورة الكبيرة هنا هي أن مجلس الإدارة تحدث بالأساس بصورة جيدة بشأن انتهاك نظام اسم النطاق، وهذا مفهوم واسع، ويجب أن نوجهه بالفعل إلى المجتمع لتحديد هذا قبل التقدم في التوصية، وما نريد توضيحه هو أن المجتمع وازن بالفعل بين التعريفات لانتهاك نظام اسم النطاق قبل بدء أعمال فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك حتى. وقد تم ذكر هذه في المواد التي كانت لدى فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك في إنذارها واعتمدت عليه عند التقدم، لذا، فقد قام المجتمع بالفعل بهذه الأعمال. لذا، حتى يضع مجلس الإدارة هذا في وضع معلق، يستدعي الحاجة إلى مزيد من مساهمات المجتمع، ليس له مبرر بالفعل بالنسبة لنا، لأن المساهمات تم تقديمها بالفعل. وقد أردت فقط التأكيد على هذه النقطة لأنها مهمة للغاية.

درو باجلي: شكراً لك يا لورين، وهذه مسألة مهمة للغاية. فقد عملنا لحوالي ثلاث سنوات باستخدام التعريف الذي توصل إليه المجتمع والنظر في هذه العدسات وبعدها حددنا من خلال البيانات المشاكل النظامية بخصوص انتهاك نظام اسم النطاق، وقمنا بعد ذلك بصياغة الحلول التي أوصينا بتوافق الآراء لمجلس الإدارة، لذا، أعتقد أنه من المهم للغاية التفكير فيما يتعلق بانتهاك نظام اسم النطاق، أننا حددنا مشكلات محددة للغاية، والتي نعرف المشاكل الخاصة بها، واقترحنا حلول يمكن أن يترتب عليها تفادي الانتهاك في هذه النقاط إلى الدرجة التي يحتاجها المجتمع للنظر في النقاط الأخرى للانتهاك خارج نطاق التعريف التشغيلي [غير مسموع] المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، وهذه مسألة مميزة من

توصياتنا وأردنا توضيحها وتشجيع الجميع على العودة مرة أخرى والنظر في توصيات انتهاك نظام اسم النطاق التي وضعناها وهي مهمة للغاية للتقدم وخاصة قبل وجود جولة أخرى من نطاقات المستوى الأعلى، شكرًا لكم.

لدي نقطة أخرى فقط لإنهاء النقطة، عندما ذكرت أداة التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق، والتعريف المستخدم لنظام اسم النطاق يتتبع بصورة عامة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، لذا، فقد قمنا بمهمة متسقة، وهي مهمة للحفاظ على استمرار هذا.

كاثرين باور-بولست: شكرا جزيلاً على هذا العرض. اسمي كاثرين باور بولست وفقط لوضع هذا في وجهة نظر إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، كما في 2013 في بيان بكين في شهر أبريل، دعت اللجنة الاستشارية الحكومية في نصيحتها ICANN لضمان تنفيذ عدد من سبل الحماية قبل تفويض نطاق gTLD الجديد وقد تضمنت هذه النصيحة على وجه التحديد أحد سبل الحماية لتفادي نشاط الانتهاك بنفس الشروط والأحكام بالضبط المستخدمة في الدراسة وفي توصيات فريق المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، لذا، ففي كافة السنوات الست الرائعة بعد حقيقة أننا لا نزال ننظر في تعريف الانتهاك ولصالح اللجنة الاستشارية الحكومية، عدنا إلى نصيحة سبل الحماية هذه في بيان بكين وبيان هلسنكي، والتي وجهنا فيها قبل أي من جولات نطاق gTLD الجديد اللاحقة، أن ICANN يجب أن تنتظر النتائج وتنفذ النتائج اللازمة والتوصيات المطلوبة التي خرجت عن هذه المراجعات وبالطبع، إذا كان هناك عمل كثير مقترح من فريق المراجعة، فقد تم تأجيل التوصيات للنظر في وقت لاحق، والسؤال الذي يجب طرحه على اللجنة الاستشارية الحكومية هو عندما قدمنا هذه التوصية وقدمنا هذه النصيحة، هل أردنا فقط إنهاء المراجعة كممارسة رسمية او نريد من المؤسسة والمجتمع الاستفادة من النصيحة والتوصيات التي نتجت عن المراجعات، والنظر في كيفية التنفيذ المناسب قبل الانتقال إلى الجولات اللاحقة، وأعتقد أن الإجابة كانت واضحة نوعًا ما.

كان يجب أن يكون هناك تعامل رسمي مع التوصيات خاصة عند وجود دليل على أن سبل الحماية المنفذة للجولة الأولى قد لا تكون كافية لتفادي الانتهاك بصورة مناسبة، ومرة أخرى، من الهم قبول أن العديد من الأطراف المتعاقدة، في الواقع الأغلبية العظمى، تقوم بمهمة رائعة للغاية فيما يتعلق بمنع وتفادي الانتهاك والالتزام بالحفاظ على مساحة نظيفة، وهناك بعض التفاح الفاسد ليس لدينا في الوقت الراهن الأدوات المناسبة للتعامل معها ومن أجل تطوير هذه الأدوات، نحتاج إلى الأدلة اللازمة حتى نتمكن من حدوث ذلك، ويمكن أن تكون لنا بنود فعلية تعاقدية تتيح للسجلات وأمناء السجل حتى تكون [غير مسموع] بصورة مناسبة وقد أوضحت أعمال فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك حالات لا يعمل فيها هذا بصورة مناسبة بالرغم من الأهمية الشديدة بالنسبة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية من حيث متابعة نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.

الآن، بقول هذا، أعتقد أن لدينا ست دقائق لموضوع آخر، الوصول إلى بيانات gTLD. وهذا بالفعل مثير من حيث الوقت، لأننا سيكون لدينا الجلسة اللاحقة على الفور لهذه الجلسة، التي تركز على موضوع نظام WHOIS على وجه التحديد. وعند التوجه إلى هذه الجلسة، فكرنا في أننا سنلقي الضوء على بضعة نقاط في أعمال نظام WHOIS الحالية، المتعلقة أو المرتبطة بصورة محددة بالوضع الراهن لمسائل وكالة السلامة العامة.

لقد كنتم تصغون جميعًا باهتمام إلى حصتكم العادلة من المحادثات والتفاعل بشأن نظام WHOIS، وموقفنا من العملية المعجّلة لوضع السياسات في الوقت الراهن. كما أريد فقط أن أستغل الفرص لتسليط الضوء على أنه بالتحديد بالنسبة لإنفاذ القانون، كان التغيير وعدم التوافر في نظام WHOIS كبيرًا للغاية، وأنا نائب رئيس فريق [غير مسموع]، وقد أجرينا استبانًا لوكالات إنفاذ القانون حول العالم لتقييم تأثير توفر معلومات نظام WHOIS وعلى وجه التحديد سألنا ما إذا كان نظام WHOIS يلبي احتياجات التحقيق قبل مايو 2018، وكانت نسبة رائعة 97، 98 بالمائة، عندما سألنا -- قال 67 بالمائة أنها ليست كذلك، والبيانات لم تعد متاحة، وعندما تنظرون في تأثير هذا على التحقيقات، رأينا

أنه بالنسبة إلى 52 بالمائة من التحقيقات، يوجد تأخير بسبب عدم توفر المعلومات، وقد تم إنهاء نسبة 26 بالمائة من التحقيقات تمامًا. وعلى وجه التحديد، عند النظر في الطبيعة الزائلة للبيانات في مساحة الإنترنت، فيمكن أن يؤدي أي تأخير في التحقيقات إلى الانتهاء من القضية لاحقًا، لأن هناك سلسلة أدلة وإذا كان الرابط الأول غير موجود، فعادةً ما تنكسر السلسلة بسرعة، لذا، فنحن نرى في الوقت الراهن تأثيرات خطيرة.

أريد إلقاء الضوء على المشاكل الظاهرة بينما نقيم أعمال الجولة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات ومجموعة الدراسة الفنية التي ستقدم أيضًا موجزًا إلى هذه المجموعة عصر غد على ما أعتقد. لذا، فأحد المشاكل المحددة التي أود تسليط الضوء عليها هي الحاجة لسرية طلبات إنفاذ القانون التي سنحتاج لمراعاتها في المرحلة الثانية فضلاً عن الحاجة للتأكد من أن التسجيل الذي يجب تنفيذه لأغراض حماية البيانات يتم الانتهاء منه بطريقة متوافقة مع طلب السرية هذا، وهذه حاجة محددة للهيئات الحكومية التي لا تريد عادةً ربط أعمالها بالعالم لأسباب الأمن وسرية التحقيقات التي قد تؤثر على المواطنين الذين يحصلون على براءتهم لاحقًا، لذا فخصوصية للمستخدم الفردي.

تتمثل المسألة الرئيسية الثالثة في تحدي ضمان أن يكون البحث متاحًا، ومن ثم، تكون هناك إمكانية، عندما تتعرف على مشارك سيء، وبالتالي، نطاق يوزع البرمجيات الضارة وحددت معلومات نظام WHOIS له، من معرفة ما هي العوامل الأخرى في هذا ومن ثم لا نلعب لعبة اضرب الخلد، ولكن لدينا أسلوب نظامي.

تتعامل المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات، التي سنتحدث عنها حول القواعد التي تحكم الوصول إلى بيانات نظام WHOIS العملية الثانية والمهمة مع أعمال مجموعة الدراسة الفنية التي تنظر في الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ السياسة باستخدام بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل، وهذا مهم للغاية لأننا يمكننا عند تحديد خيارات التنفيذ أن نقدم معلومات إلى عملية وضع السياسات لأن هذه الخيارات يمكن أن تكون أكثر فائدة بالفعل من منظور الخصوصية مما يمكن أن يكون واضحًا عند تصميم السياسة فحسب، لذا، فالقيود الفنية من منظور البيانات، على سبيل المثال، مهم جدًا.

النقطة الأخيرة هي تنفيذ اعتماد خدمات الوكيل الخاص، كما تعرفون، وهي ليست خاضعة بالتحديد للعقود ونوع من الموجود في فراغ، إن كنتم ستقومون بذلك، وكان هناك عمل جارٍ بوضع سياسة لمساحة وكيل الخصوصية، وقد وصل التنفيذ إلى مرحلة تعليق في انتظار الأعمال حول مستقبل نظام WHOIS، ولكن في نفس الوقت، تستمر هذه الخدمات في الوجود، وهناك في الوقت الراهن سؤال حول ما إذا كنا نحتاج للتقدم بصرف النظر عما إذا كانت هناك نتائج فعلية لأعمال العملية المعجّلة لوضع السياسات، وهذا مع العديد من الأسئلة التي سيكون علينا نظرها خلال اليوم.

نحن نحافظ على الوقت، لذا، أخشى أننا لن يكون لدينا وقت للأسئلة هذه المرة، ولكننا سنتابع مناقشة هذه المسألة الآن، في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية حول نظام WHOIS، لذا، شكرًا جزيلاً جميعًا على حضوركم هنا واهتمامكم، ويرجى إيقاف أي منا على المنصة إذا كانت لديكم أية أسئلة حول ما نشاركه خلال نصف الساعة هذه. شكرًا لكم وأتمنى لكم قضاء يوم رائع.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أنا أود أن أطلب من أعضاء مجموعة عمل العملية المعجّلة لوضع السياسات الصغيرة في اللجنة الاستشارية الحكومية الانضمام إلينا في اللجنة.

لذلك أشكركم على صبركم. صباح الخير جميعًا مرة أخرى، ونرحب الجلسة العامة الأولى لليوم حول نظام WHOIS وحماية البيانات. وأتمنى أن تكون الجلسة الأولى يوم الأحد قد ساعدت في مواكبة الجميع لما يجري، ونحتاج الآن لمتابعة هذا النقاش هنا لإعداد أنفسنا لنص البيان، والاستعداد لاجتماعنا مع مجلس الإدارة، والمناقشة مع مجلس الإدارة لاحقًا اليوم، وكذلك بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين المحتمل لأنهم أظهروا الاهتمام بالتوافق مع أفكارنا، وربما الوصول إلى بيان مشترك وسنجتمع مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين غدًا. نعم غدًا.

كذلك، ردنا على خطاب مجلس إدارة ICANN المرسل في 8 مارس، رسميًا ليس [غير مسموع]، ولكن الاسم العام [غير مسموع] وافق على كافة توصيات السياسات المطروحة خلال العملية المعجّلة لوضع السياسات وقد تم نشر التوصيات المعتمدة للتعليقات العامة قبل إجراء مجلس الإدارة، وبعدها سينظر مجلس الإدارة في توصيات العملية المعجّلة لوضع السياسات لاعتمادها.

أكرر أنه، في حال رأت لجنة GAC أن هناك مشكلات تخص السياسة العامة تظهر بسبب هذه التوصيات وتوفر الإرشادات بما يتفق مع ذلك حول تلك المشكلات، فمن المتوقع أن يتناول مجلس إدارة ICANN نصيحة GAC في الاعتبار وفقًا لما هو منصوص عليها في اللائحة الداخلية. لذا، فقد كان هذا بالأساس الموضوع الرئيسي لخطاب مجلس الإدارة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية.

وأخيرًا، بالطبع للموافقة على مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المرحلة الأولى لفريق مراجعة التنفيذ، وأيضًا كيف سنتابع المشاركة في المرحلة الثانية بينما نناقش ذلك. لذا، بهذا، ربما يمكنني تسليم الكلمة إلى -- أفهم أن لدينا شرائح، أليس كذلك؟ هل يمكنني تسليم الكلمة لك كاثرين؟ شكرًا.

كاثرين باور-بولست: نعم، شكرًا جزيلاً، وطاب صباحكم جميعًا، اسمي كاثرين باور-بولست، ولست في العملية المعجّلة لوضع السياسات ولكن جزء من فريق صغير في اللجنة الاستشارية الحكومية، ونرغب في أن نشارك معكم -- دعوني أتطرق إلى جدول الأعمال، ومقتبسات من الجلسة المجتمعية أمس التي أعتقد أن العديد منكم حضرها، والتي رأينا أنها قد تستحق تسليط الضوء على بعض الآراء المشتركة على المنصة التي يمكن أن تكون ذات صلة، خاصة عند الانتقال إلى المرحلة الثانية ونريد قضاء بعض الوقت في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات والأولويات المحتملة في اللجنة الاستشارية الحكومية لهذه المرحلة، والاختتام من خلال عرض موجز لمتابعة التطورات السابقة مثل طلب ICANN إلى اللجنة الاستشارية الحكومية على سبيل المثال لتقديم بعض المعلومات حول

الآثار وهيئة السلامة العامة والهيئات الحكومية الأخرى بشأن البيانات غير العامة، وبهذا، يمكننا الانتقال إلى المقتبسات الأولى التي جمعناها في قائمة أولى، وسأبدأ بهذا وربما أشلي شاركت في هذه الجلسة وسترغب في التعليق على ذلك.

لذا، فأحد النقاط في الجلسة المجتمعية بالطبع لمن لم يتمكن من الحضور، لقد ناقشنا المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وقدم الأعضاء من كافة قطاعات المجتمعات وجهات نظرهم بشأن الأولويات التي يجب وضعها، والمخاوف التي لدينا بشأن الانتقال إلى المرحلة الثانية وما يجب القيام به من أجل التمكن من التقدم بسلاسة وأحد النقاط، في الواقع، التي سلط عليها المشاركين النشطين في اللجنة الضوء كانت الحاجة إلى إطار زمني محدد لأعمال المرحلة الثانية مع المحطات الرئيسية ولكن هذه حول العملية المعجّلة لوضع السياسات ودعم حمل العمل الهائل في المرحلة، ونبهت إلى أنه في وجهة النظر هذه، لا توجد احتمالية لنفس المساحة لأن العملية المعجّلة لوضع السياسات لا تتضمن توظيف أي متخصص بدوام كامل.

كانت هناك حاجة للتعريف الواضح والنطاق المحدد الذي وضحه عدد من الأشخاص في اللجنة من أجل إدارة العمل. وأحد المسائل المحددة التي تم عرضها كقائمة وغير واضحة كانت مسألة الاعتماد، لذا، فبمجرد وضع القواعد للوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير المفصح عنها، كيف يحكم الاعتماد بالضبط، وبالنسبة للجنة، كانت هناك أسئلة حول كيف يمكن تقسيم العمل هذا بين هذه الجهات التي ستسعى للاعتماد والمشاركة في وضع القواعد السلوكية للمجتمعات المعنية وأعمال المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات، ومن ثم درجة تحديد المرحلة الثانية لمعايير الاعتماد، والعودة إلى مسألة النقاط. وأين نرسم خطًا بين أعمال المرحلة الثانية والأعمال التي يجب أن تحدث في أي موضع آخر في المجتمع أو خارجه.

ذكر المشاركون إمكانية وضع القواعد السلوكية كأداة محددة حسب القانون العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي الذي يتيح للجهات، مثل الجمعيات التجارية أو جهات الحوكمة المهنية أن تطور غرف بشأن معالجة البيانات ويمكن أن تعتمد هذه بعد ذلك بالأساس عضويتها لهذه القواعد السلوكية التي تقدم من منظور هيئة حماية البيانات عددًا

من سبل الحماية فيما يتعلق بكيفية معالجة البيانات وهذه أداة كان المشاركون مهتمين بها في استكشاف المرحلة الثانية.

كانت النقطة الثانية المطروحة على وجه التحديد بخصوص الأمن الإلكتروني وإنفاذ القانون. كذلك، الحاجة إلى بيانات الإسناد الترافقي، ولذا، فهذا ما كنت أشير إليه في الجلسة السابقة، ومن ثم، عندما تحددون مشاركًا، أو تكتشفون بيانات وراء موقع إلكتروني تشارك على سبيل المثال مواد مسيئة، أو تشارك في سلوك غير قانوني آخر، حتى نتمكن من معرفة أسماء النطاقات الأخرى، يتم استخدام نفس المعلومات حتى يمكن الوصول إلى أسلوب منتظم لاستبعاد الشب:'.

بعد ذلك، كانت هناك إشارة إلى إدراك -- الحاجة إلى إدراك حقوق المستخدمين بمعرفة مع من يتعاملون على شبكة الإنترنت. لذا، فالسؤال حول كيف ندرج أيضًا المستخدم العادي الموجود على الإنترنت في الوصول إلى نطاق، ونود معرفة من يتعاملون معه، فهذا لن يتم الحصول عليه وفقًا لآليات الاعتماد والمصادقة المحددة بسبب بالطبع أنكم كمستخدمين عاديين لن يكون لديكم نشاط مهني فيما يتعلق ببيانات نظام WHOIS ولن ترغبوا في التطرق لعملية الاعتماد فقط لاكتشاف من وراء اسم نطاق محدد وكيف يمكننا إنصاف هؤلاء المستخدمين الأفراد الذي يودون معرفة مع من يتعاملون عبر الإنترنت، وهي مخاوف شرعية من منظور حماية المستهلك.

اقترح عدد من المشاركين في اللجنة هذه الاحتمالات والخيارات للتنفيذ، لذا، يجب مراعاة الطرق العملية التي يمكن تنفيذ السياسة بها مع المرحلة الثانية لتقديم المعلومات لوضع السياسات فضلاً عن التأكد من وجود فترة طويلة بين الانتهاء من وضع السياسات والتنفيذ الفعلي لها.

من بين أمور أخرى، سألقي الضوء على الحاجة لوجود نصيحة قانونية واضحة مقدمة من بداية المرحلة الثانية وطوال المرحلة للتأكد من تأييد اختيارات السياسات من قبل النصيحة القانونية التي تسمح بصياغتها بطريقة تلبي معايير قوانين الخصوصية وحماية

البيانات حول العالم وبعدها يجب أن تتبعها إرشادات هيئة حماية البيانات بمجرد وجود أعمال ناتجة لتقديم إرشادات للبداية.

كما أشار عدد من المشاركين إلى الحاجة إلى إدارة مخاطر الالتزام للأطراف المتعاقدة التي تحمل مجموعة من المخاطر القانونية المتأصلة في تنفيذ قوانين الخصوصية وحماية البيانات لأنها المسؤولة عن المعالجة الآمنة والقانونية للبيانات. وأتوقف هنا وأرى ما إذا كانت آشلي ترغب في إضافة بعض النقاط السريعة من الجلسة أو كافوس.

كافوس أراستيه: طاب صباحكم جميعًا. نعم، كلمتان أو ثلاث كلمات حول الفريق الصغير. في [غير مسموع] يوليو 2018، تم إنشاء فريق صغير من ستة أعضاء أو سبعة أعضاء، ثلاثة أعضاء وثلاثة بدائل بالإضافة إلى بضعة أشخاص آخرين يدعمون أنشطة العملية المعجّلة لوضع السياسات. ولتقديم موجز قصير، تتطلب إجراءات العملية المعجّلة لوضع السياسات من مجموعة صغيرة حوالي ست ساعات عمل يوميًا. ولدينا اجتماعان كل أسبوع، لمدة ساعتين، وفي بعض الأحيان ثلاث ساعات، وبعدها لدينا مجموعة صغيرة لمدة ساعة مرتين أسبوعيًا، وفي بعض الأحيان، ربما اقل وبعدها لدينا مئات رسائل البريد الإلكتروني للرد عليها. وقد كنا نقرأ رسالة بريد إلكتروني وبينما نحن على وشك الرد، تصلنا رسالة أخرى تحل محل رسالة البريد الإلكتروني الأولى ولا نعرف أين نتابع بشأن كيفية التصرف. لذا، فهذه مهمة صعبة للغاية، مهمة صعبة للغاية. لذا، بالوصول إلى ذلك الآن، فنحن مستعدون للمرحلة الثانية، وهي أكثر تعقيدًا بكثير من المرحلة الأولى، للوقت الراهن، ليس لدينا رئيس، ونتطلع إلى وجود رئيس بنهاية شهر أبريل ربما، لذا، فلن يبدأ اجتماع العملية المعجّلة لوضع السياسات قبل نهاية شهر أبريل ربما، ومن ثم، علينا الآن أن نرى ما يمكننا القيام به.

كانت لدينا أمس مناقشات تحدثنا فيها عن الإجراءات القانونية والنصيحة القانونية. وقد كنت على وشك قول أننا يجب ألا ننتظر ذلك، فهناك العديد من المسائل الأخرى إذا نظرتم في القائمة التي قدمتها المجموعة وكاثرين وآخرون، فهناك الكثير من الأنشطة التي لا تتطلب أي انتظار للجوانب القوانين أو النصيحة القانونية. ويمكننا أن نبدأ بالعديد منها بدون هذا فيما يتعلق بالجانب القانوني، علينا أولاً تحديد المواطن التي نحتاج

للنصيحة القانونية بشأنها، وبعدها، علينا التحرك خطوة بخطوة ولكن ليس طلب النصيحة القانونية [غير مسموع] لأننا مررنا بهذه التجربة في انتقال [غير مسموع]، فقد أخطرنا بالقضايا القانونية واكتشفنا في منتصف الطريق أن بعض النصائح كان يلزم مراجعتها، لذا، فالموقف هو أننا نحتاج لتحديد المواطن التي لا نحتاج للنصيحة بشأنها، وبعدها يمكننا أن نبدأ العمل على الفور وبالنسبة للمواطن التي نحتاج لنصيحة بشأنها، وبعدها المجموعة، يجب أن نقرر ما هو نطاق النصيحة وما إلى ذلك، يجب ألا نتيح للمؤسسة القانونية تقديم ما يرغبون فيه، بل نطلب منهم ما نحتاج منهم تقديمه، وهذه هي المشاكل المهمة للغاية حتى نكون فعالين للغاية.

فيما يتعلق بالاجتماع، فليس التقدم في المرحلة الثانية مثل المرحلة الأولى، ربما عدد من المراجعات [غير مسموع]، وسيكون الوقت أطول، وربما سنة أو أكثر في البداية، أجلت كاثرين إلى إطار زمني دقيق ومحدد، وربما يمكننا أن أجامل بأن هذا صحيح، فنحن نحتاج لإطار زمني مستهدف، ولكن ليس دقيق ومحدد، فقد يكون هذا صعبًا، أمس أو الليلة السابقة خلال الاستقبال، أتيحت لي فرصة الحديث مع بعض الأشخاص وقلت أنه في حالة وضع إطار زمني وعدم الوصول إلى أن -- لذا، يجب أن نهتم ونتحدث حول المستهدف، وسأقول أطر زمنية دلالية، وبعدها، خلال سير العمل، نحاول تعديلها تدريجيًا. لذا، فالأعمال أمامنا معقدة إلى حد ما، والمشكلة ليست معروفة بصورة جيدة. ولا نعرف ما إذا كانت الأعمال بالكامل وحدة فردية أم وحدات صغيرة متعددة، وإن أمكننا تحديد بعضها أو الانتظار لعمل الوحدة بالكامل أو فقط البدء ببعض الوحدات ووجود تفاعل معها، سواء كان يجب أن يكون لدينا تجربة واختبار أم الانتظار حتى نهاية المشكلة وبعدها البدء -- لذا، هذه هي الأمور التي علينا مناقشتها. لذا، فالمهمة الكبيرة أمام المجموعة الصغيرة خلال السنة والنصف القادمة أو السنتين، لا أعرف بالضبط ولكن أحد الأمور مهمة، نحتاج للاهتمام [غير مسموع] الأدوات المتاحة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية من أجل تنفيذ ما نريده. بالنسبة لنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، هذا الجزء الأهم من المشروع، هذا الوصول ونموذج الوصول وما إذا كان متحفظًا واختباره خطوة بخطوة. شكرًا.

جورجيوس تسيلينتس: نعم، طاب صباحكم، جورجيوس تسيلينتس، عضو في مجموعة العملية المعجّلة لوضع السياسات. سأتحدث بإيجاز وأطرح بعض النقاط وكذلك أوافق على العديد مما قاله كل من كاثرين وكافوس، ودعوني أرتدي قبعة المهندس هنا. عندما يكون لدينا مشروع معقد، ولكننا نحتاج بالتحديد لتعيين هدف نراه جميعًا مثل منارة نتجه إليها ونحتاج إلى تحقيق ما قاله كافوس. وهذا طلب أيضًا لأنه في نفس الوقت، كما كان في الجلسة السابقة، تم العرض بوضوح لأن لدينا العديد من المشاكل التي لم تحصل على مناقشة جيدة في الموقف الراهن، لذا، نحتاج لوضع هذا -- لأنها تتعلق بهذا الوضع في النقاط المظلمة من نظام WHOIS بخصوص موضوعات المصلحة العامة لم يتم عرضها جيدًا في وضع صياغة البيانات في الوقت الراهن.

لذا، فنحن نحتاج بالتحديد لوضع إطار زمني واضح، ويوم مستهدف دلالي، وإذا كنا نحتاج لتغيير التاريخ الدلالي، يمكننا القيام بذلك بدون الحاجة للتبرير، وأحدها هو وضع إجراءات بنهاية مفتوحة كما رأيناه يحدث كثيرًا في العملية المعجّلة لوضع السياسات في ICANN.

بخصوص بعض الأمور الأخرى مثل النصيحة القانونية، فهي مفيدة للغاية، وهناك دروس مستفادة حتى الآن، لدينا من المرحلة الأولى. وكيف نطرح الأسئلة مهم للغاية، لذا، حتى تكوين السؤال مهم للغاية. ولدينا بعض الخبرة في هذا. وأعتقد أننا يمكننا القيام بهذا بصورة أفضل في المرحلة الثانية وتعجيل العملية. كانت مسألة الاعتماد مهمة للغاية. في هذا الصدد، أتوقع إنجاز الكثير من العمل حول من هي جهات الاعتماد، وكيف يحصلون على صلاحية الاعتماد، ومن أي جهة؟ لذا، فهذه أسئلة مهمة للغاية تجب الإجابة عليها خلال إطار زمني محدد.

لكني أعتقد أننا كما قيل، عملنا بإيقاع مرتفع للغاية، وخطوة سريعة، والدروس المستفادة التي ستساعدنا على تعجيل المرحلة الثانية. شكرًا.

آشلي هينمان: سأتحدث بإيجاز. أعتقد أن العودة إلى مسألة وجود نطاق ضيق ونطاق محدد بوضوح شديد ستكون مهمة للغاية، كما لاحظت بالفعل، وهناك انهماك متواصل في الالتزام القانوني، وهو مفهوم إلا أنه يبدو أنه يعطل كل شيء ويزيد من تعقيد الأمور عما يجب أن تكون عليه، وأحد الأمثلة هو الاعتماد. وبدون التطرق إلى تفاصيل فنية كثيرة، فإن العملية التي ستتمكن الجهات الخارجية من معرفة كيفية اعتماد نفسها وما إذا كانت تحتاج إلى حوار تفصيلي أم لا في العملية المعجّلة لوضع السياسات على الأقل ليست واضحة بالنسبة لي. ويمكن أن يستغرق هذا وقتًا طويلاً للغاية، ويمكنني أن أرى هذا كجهود في نفس الوقت يمكن أن تجري، وإعفاء العملية المعجّلة لوضع السياسات من الأمر الآخر للقيام به.

لا يعني هذا أن ذلك لس مهمًا في العملية المعجّلة لوضع السياسات، ولكن يمكنهم التركيز على مبادئ أعلى، لذا، فهذا أحد الأمثلة، ولكنه سيكون من الصعب، لأن هناك هذا الافتراض أن الأطراف المتعاقدة لديها التزامات قانونية على الأقل طوال المخطط المطروح علينا كنموذج محتمل ونحتاج للعثور على طرق بناءة لتفادي بعض المخاوف وسنصل إلى ذلك لاحقًا فيما يتعلق بما يمكن أن تتقدم فيه اللجنة الاستشارية الحكومية.

لورين كابين: اردت فقط إضافة ملاحظة جديدة بشأن المسؤولية القانونية. ولم أعمل دائمًا في القطاع الخاص، فقد عملت في القطاع العام، وعملت في القطاع الخاص خلال مساري المهني، وأعرف أن الشركات قلقة دائمًا بشأن المخاطر والالتزام. لكني أعرف أيضًا العمل على أرض الواقع، فالجميع يعرف أنه لا يوجد شيء اسمه موقف بدون مخاطر. وما تريدون القيام به هو ترجيح المخاطر وتقييم المخاطر، وأعتقد أن الجميع يحتاج للتقدم من خلال هذه العملة برؤية واضحة مع معرفة أننا لن نصل أبدًا إلى سيناريو خالي من المخاطر ولكن يمكننا بالتأكيد الوصول إلى المعلومات حول المخاطر المعقولة وما الذي لا يشكل مخاطر بدون داعٍ.

كافوس أراستيه: بعيدًا عن الوصول الموحد، الأنشطة الأخرى المؤجلة من الدفعة 1 إلى 2، وعلينا الرد على ذلك، الشخص القانوني مقابل الشخص [غير مسموع]، وليس ذلك واضحًا بعد، [غير مسموع] الجغرافي لصياغة بعض البيانات مثل CT، وما إلى ذلك، التي ستتم مناقشتها وبعض النصوص غير واضحة للغاية. وفي جزء من التقرير، ذكر أن السجل أو السجل وأمين السجل يجب أن يقوم بشيء ما، إلا أنه ليس ملتزمًا بذلك، لذا، فأنا أعتقد أننا يمكننا بدء العمل على هذا على الفور، ومع ذلك، مثلاً القانوني مقابل الطبيعي، نحتاج لنصيحة قانونية ولكن بعض الآخرين، يمكننا متابعة هذا للوقت الراهن لرسالة البريد الإلكتروني والنظر في أي منها قد يكون مناسبًا لذلك، وكانت هناك مناقشات كبيرة وعلينا الانتهاء من ذلك، حتى تكون هناك هذه النقطة، ما أقترحه أن العمل في المرحلة الثانية يجب أن يبدأ بأسرع ما يمكن، وعندما يكون لدينا اجتماع، يجب أن نؤكد على أن هناك مواطن يمكننا بدء العمل فيها على الفور بدون انتظار النصيحة القانونية وهذه الأمور مهمة للغاية. وبالمناسبة، لدينا مهمة صعبة للغاية، في المرحلة الثانية، لأن هذا فهمي الشخصي، وانطباعي الشخصي، وليس هناك ميل كبير في المجموعة بخصوص إلحاح وأهمية الوصول الموحد. أنا، أو حسنًا، سأترك الأمر للآخرين ولكن منظمات اللجنة الاستشارية الحكومية تولى أهمية كبيرة لهذه المسألة، ولكن لا يبدو أن الآخرين لديهم نفس وجهة نظرنا. لذا، فهذا شيء لدينا مهمة صعبة بشأنه، معرفة أن تعويض اللجنة الاستشارية الحكومية، ولدينا ثلاثة أعضاء فقط، وهناك بعض الدوائر لديها ستة مقابل ثلاثة، فهذا ليس منصفًا. لذا، عندما نجلس، هناك ستة أشخاص على جانب من أحد الدوائر، وثلاثة من اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا يمكنكم تخيل مدى صعوبة الموقف. ولا نريد تغيير الميثاق، ولكن هذه هي الصعوبات التي نواجهها ربما بتدخل من الرئيس الموقر لدينا، أن يتاح لبديل اللجنة الاستشارية الحكومية إمكانية التصرف بصورة فعالة بقدر الأعضاء النشطين من أجل تعويض هذه المشكلة المتعلقة بعدم الإنصاف. وهذا شيء يمكننا تطويره إذا وافقنا على أننا يمكن أن نعمل أكثر عليه وهذا الوضع، ولكننا لدينا موقف صعب لا يكون فيه كل شيء مثالي بالنسبة لنا، ولدينا بعض النقاط التي نحتاج لمناقشتها بالفعل كثيرًا، ولكن أحد الأمور التي نسيتها في البداية، أننا نقدر للغاية أعمال فابيان، وبصدق، لقد ساعدنا كثيرًا، في إعداد الكثير من العناصر والمساهمات وتسهيل

أعمالنا ونعتذر له في بعض الأحيان إن قسونا عليه بسبب ضغوط العمل، إلا أنه كان صبورًا وهادئًا للغاية وأعد كافة المعلومات وهناك رد موحد، كما أقول، من المجموعات الصغيرة لدينا، محاولة تجميع ردنا ليكون موحدًا، وليس وجهات نظر مختلفة، والتصرف كرد واحد أو استجابة واحدة من اللجنة الاستشارية الحكومية وهذا جيد جدًا. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لذا، شكرًا جزيلاً لكم على الجهود الكبيرة المبذولة من أعضاء مجموعة العمل وفابيان، كما ذكرتم، في هذه العملية الصعبة، وشكرًا جزيلاً أيضًا على الشريحة التي لدينا على الشاشة لأنها تجيب على السؤال الذي كنت سأطرحه وهو ما هي الرسائل الرئيسية التي تحتاج اللجنة الاستشارية الحكومية لتمريرها سواء من خلال نص البيان أو إلى مجلس الإدارة وردنا. لذا، هل يمكن لشخص ما أن يعرض علينا الرسائل الرئيسية على الشاشة وربما بعدها نتيح الكلمة إلى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الذي يمكنهم ربما الترجيح في آرائهم عن الرسائل الرئيسية؟ لورين.

لورين كابين: أولاً، كمقدمة، هذه قائمة مبدئية. وجزء من سبب هذه الجلسة هو الحصول على مساهماتكم أيضًا، لذا، فهذه قائمة متطورة. وبهذا، للبدء، وقد ناقشنا هذا بالفعل، هناك حاجة لإطار زمني محدد بوضوح لتسليم هذا المنتج بسرعة وكما أوضح كافوس وآخرون، بما في ذلك جورجيوس بقبعته الهندسية، لقد اعتدت على رفع قضايا بناء، لذا، نحتاج لمحطات رئيسية، ومسار حرج مع المحطات الرئيسية حتى يتم تخطيط العمل بالفعل وإطار زمني محدد يمكن تغييره عند اللزوم، ولكن على الأقل خطة سارية مع محطات رئيسية مؤقتة لإنجاز هذا العمل. هذا أولاً.

حتى يمكن التطرق بإيجاز لهذه المحطات الرئيسية المخططة، نحتاج لوجود خطة مسبقًا، وهذه هي النقطة الثانية، وجود نطاق محدد وضيق، وأهداف مرنة وبعدها عدم الاهتمام بما نحتاجه بالفعل للانتهاء من هذا، وليس ما سيكون مثاليًا، وما سيكون لطيفًا إذا كان

لدينا وقتًا غير محدود، ولكن ما نحتاجه بالتحديد ويمكننا فقط من خلال تحديد الأعمال بنطاق جيد الامتثال لهذا الهدف الأول بإنجاز الأمور بسرعة.

النقطة الثالثة، كان هناك الكثير من المسائل المعقدة من المرحلة الأولى والتي دفعت إلى المرحلة الثانية، وكانت نوعًا من الخلفية الواقعية إلا أنها مهمة بصورة خاصة وهذه هي المشكلة التي أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحتها بشأنها في العديد من البيانات الماضية وهذا هو التمييز بين الشخص الطبيعي والجهة الاعتبارية وسريعًا على سبيل المراجعة، فإن القانون العام لحماية البيانات واضح للغاية بشأن أن سبل الحماية هذه لا تسري على الكيانات الاعتبارية. ولذا، فقد أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية النصيحة التي تنص على أن العام يجب أن يتاح لها حق الاطلاع على بيانات الجهات القانونية. ويجب أن يتاح للعامة حق الاطلاع على بيانات تسجيل الجهات القانونية التي امتلكت أسماء النطاقات. وهذه مسألة مهمة للغاية لمصلحة العامة بصورة عامة، لذا، ستكون هذه موضعًا آخر يمكننا تكرار نصيحتنا بشأنه.

وبهذا، أعتقد أن الوقت الآن هو الوقت المناسب لفتح الكلمة لسماح النقاط الأخرى بخصوص العملية المعجّلة لوضع السياسات التي تريدون تسليط الضوء عليها في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية لهذا الاجتماع. لذا، دورك الآن، وسأغلق الميكروفون الخاص بي.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: نعم رجاءً، تفضل، يرجى تعريف نفسك.

[غير مسموع] نجري خدمات خصوصية ووكيل تسمى [غير مسموع].com وقد أردنا إن أمكن للجنة [غير مسموع] عندما يكون النطاق مملوكًا ولكن ليس لشخص طبيعي بل لكيان اعتباري، والوكيل ومسجل النطاق وعلى وجه التحديد الدرجة التي سيطلب بها من أمناء السجل الحفاظ على سجلات دقيقة للفعلي بخلاف اسم النطاق ويمكن اكتشاف هذه المعلومات من خلال التدقيق في طلبات البيانات من جهات إنفاذ القانون. وهل هناك أي

وضوح لأني أعتقد في المجموعة الصغيرة ستكون هناك مناسبة تشغل وكيل خصوصية ستتحول كنتيجة لتنفيذ هذه التغييرات في السياسات.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً لك على هذا السؤال. لكننا بالفعل نحاول السعي للحصول على آراء أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن ما سيوضع في نص بيان اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، أعتقد أن هذا السؤال يتعلق أكثر، هل تريد الرد؟

جورجيوس تسيلينتس: لا يمكنني الرد، ولكن أريد توضيح هذا. هذا أحد الأمور المؤجلة إلى المرحلة الثانية، جزء التوصية 14، إذا لم أكن مخطئًا، ولكن جزء من النقاش الذي سيكون لدينا في المرحلة الثانية.

متحدث غير محدد: فقط للتوضيح، بصورة واقعية بين الوقت الراهن وشهر أغسطس من هذه السنة، لن يكون هناك توقع لأن أمناء السجل تقدم معلومات التواصل الفعلية المتحقق منها المتاحة من خلال وكيل نظام WHOIS؟

لورين كابين: أنت تطرح سؤالاً لم يتم اتخاذ قرار بشأنه، لذا، سيكون من الصعب توضيح شيء لم يتم اتخاذ قرار بشأنه، ولكنه سيكون من الرائع للزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا، قدم لنا بعض المساهمات والمشكلات لنصيحة البيانات بخصوص العملية المعجّلة لوضع السياسات. وأعرف أن العامة لديهم أسئلة، وسيكون هناك العديد من الأماكن الأخرى لطرح هذه الأسئلة، ولكن هذا الوقت مخصص لمساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية في نصيحة البيان بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: ولدي بالفعل ممثل المفوضية الأوروبية.

ممثل المفوضية الأوروبية: أود [غير مسموع] أعمال العملية المعجّلة لوضع السياسات والمنجزة بواسطة اللجنة الاستشارية الحكومية لوضع سياسة لبيانات التسجيل، وعرض المجموعة، والاحتفاظ بالمعلومات الدقيقة ونشرها بخصوص أسماء النطاقات الفردية والمشتركين في الشكاوى من قواعد حماية البيانات. كما يمكننا متابعة دعم أعمال العملية المعجّلة لوضع السياسات إذا وافقت قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وسيسعد جورجيوس تسيلينتس متابعة المشاركة في المجموعة الصغيرة. ونحن نثني على الأعمال المنجزة بواسطة العملية المعجّلة لوضع السياسات ولكننا نحتاج لتفعيلها على جانبين. أولاً، من المهم الإدراج السريع للتوصية في المواصفة المؤقتة، على سبيل المثال، التوصية 18 بشأن الإفصاح القانوني عن بيانات التسجيل غير العامة ومن المهم أيضًا القيام بذلك مع التوصية الناتجة عن المشكلات المؤجلة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية. ثانيًا، من المهم إنجاز الأعمال على نموذج الوصول الموحد وأود أن أؤكد على الأعمال الموحدة لأننا نتحدث كثيرًا عن النموذج الموحد للوصول الى البيانات وكلمة الموحد اختفت نوعًا ما من النقاش. ومن المهم للغاية أن يتم تطبيق نفس النموذج على كافة السجلات وأمناء السجل فضلاً عن توفير طريقة ثابتة ومتوقعة وقابلة للعمل للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة.

بعد ذلك، سأحتاج لتكرار النقاط المقدمة بالفعل لكنها مهمة لوجود تخطيط واضح للمرحلة الثانية، والدور المهم للمستشار القانوني، بالفعل في التوصيات الحالية، جزء من تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية، ومن المهم وجود مراجعة قانونية للتوصيات الحالية والوصول إذا كانت متوافقة مع إرشادات العملية المعجّلة لوضع السياسات السابقة وكما قال الزملاء، من المهم إشراك المستشار القانوني مبكرًا في المرحلة الثانية وطرح الأسئلة المنافسة ويسعدنا المساهمة في ذلك.

تتمثل النقطة الأخرى في نموذج الوصول، النموذج الموحد للوصول الى البيانات الذي وضعته مجموعة الدراسة، والذي يعد تطورًا إيجابيًا، ونحن نعتقد أنه من المهم متابعة الحوار بين مستوى السياسات والمستوى الفني بعد انتهاء مجموعة الدراسة الفنية.

كما ندعم تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن توصية العملية المعجّلة لوضع السياسات ولكن ربما قدم ممثل المفوضية الأوروبية إرشادات إضافية خلال مرحلة المشاورة العامة. لذا، عدد من النقاط التي سأتطرق لها بإيجاز، أحدها هو الحاجة لعدم الخلط بين أغراض ICANN وأغراض الجهات الخارجية التي تصل إلى البيانات والتي ذكرتها بالفعل سلطات حماية البيانات.

ثانيًا، ما هي متطلبات تطبيق المادة 61 من القانون العام لحماية البيانات، لذا 61 من -- التي ذكرتها كاثرين أمس، وسؤال التحويلات الدولية، إذا كان لدينا النموذج الموحد للوصول الى البيانات الذي يتضمن التحويلات الدولية، ويجب تأطيره حسب القانون العام لحماية البيانات. وبعد ذلك، لتوضيح أدوار ICANN والأطراف المتعاقدة التي تكون حسب ما أقرته لجنة حماية البيانات، الجهات المتحكمة المشتركة وبما يتوافق أيضًا مع التوصية 19 من تقرير العملية المعجّلة لوضع السياسات.

في النهاية، النقطة الأخيرة التي أود طرحها، أعتقد أنها فكرة جيدة للغاية أن يكون لدينا بيان مشترك مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ويجب أن نسعى ربما للتوافق عند الإمكان مع المجتمعات الأخرى، ومن بين بالطبع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين، وربما شيء ما للنظر فيه أيضًا هو الإصغاء إلى ما كان يقوله ممثل اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار أمس، التواصل مع مجتمع اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ممثل المفوضية الأوروبية، وحسنًا، يمكنني أن أؤكد أيضًا أنه خلال الاجتماع الأول هنا بين رؤساء المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية، شاركت آراء اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المرحلة الثانية وكانت مؤيدة بالكامل من ممثلي

اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. لذا، ربما بعد الانتهاء من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين، يمكننا التواصل معهم ومعرفة ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام. إذن، كافوس؟

كافوس أراستيه: وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه السادة حول وكيل الخصوصية، أعتقد أن هذه مشكلة مطروحة. وكما قلت، فهو 186 صفحة من التقرير النهائي، وأوصيكم بالتفضل بقراءة ذلك والتعليق خلال 42 يومًا، فترة التعليقات العامة، وثمانية أيام منها قد انتهت بالفعل، لذا فلديكم 33 أو 34 يومًا آخر. ويمكنكم التعليق بصورة فردية، يمكنكم التعليق لحكومتكم أو أي طريقة أخرى ترغبون فيها. ولكن يرجى التفضل بالرد. من المهم للغاية، سيؤخذ بعين الاعتبار خلال التحقيقات أو التحقق للتعليقات العامة، ولكن شيء نعرفه، ولا يزال قيد التعليقات العامة. وبمجرد استلام التعليقات العامة وإدراجها والانتهاء منها، سيتم تقديمها إلى مجلس إدارة ICANN وبعد الموافقة ستصبح سياسة التوافق في الآراء. ومع ذلك، فهي ليس سياسة توافق في الآراء، لذا، ليست بعد حالة رئيسية، فهي في انتظار التعقيبات العامة، ويرجى التفضل بالتعليق على هذا، فهذا مهم للغاية، رقم واحد.

رقم 2، بالنسبة لنا، المجموعة الصغيرة، واجهنا عدة مرات أسئلة ونحاول إعداد الإجابات، ومشاركتها مع قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تشاركها معكم، قيادتكم تشاركها معكم، وتحتاجون للرد. وفي بعض الأحيان، يعتبر عدم الرد موافقة. ولكن يرجى التكرم، إذا كنتم لن تردوا، فسنتعامل مع الأمر كموافقة. لذا، فنحن نريد تمثيلكم بصورة مناسبة. وأنتم لا تمثلون أي حكومة محددة، وهذا في المجموعة الصغيرة مفهوم، فلا أحد منا يمثل أي حكومة محددة، بل يجب أن نمثل المجموعة بالكامل وبدون أي تفاعل منكم أو رد منكم، سيكون الأمر صعبًا للغاية. هل يمكننا الاعتماد على قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية أو، يرجى متابعة الرد ومساعدتنا خلال المرحلة الثانية، وسنواجه العديد من الأسئلة التي تحتاج لرد منكم على هذا الموقف. وبدون هذا، لن يمكننا البدء بصورة مناسبة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لك كافوس. لذا، هل هناك أي تعليقات أو رسائل رئيسية نحتاج لتدوينها؟ نعم. ممثل بلجيكا تفضل.

ممثل بلجيكا: أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المترجمين الفوريين على العمل الذي يقومون به وكذلك اللجنة الاستشارية الحكومية على السماح لنا بالحصول على خدمات الترجمة الفورية هنا، وأود أن أشجع كافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على الحديث بلغتهم الأم. لا اعرف ما إذا كان هذا ساريًا هنا، ولكني أود أن أعرف ما إذا كانت بيانات الأشخاص القانونية سيتم التعامل معها خلال المرحلة الثانية وما إذا كان التمييز سيجري مع الأشخاص الطبيعيين في القانون العام لحماية البيانات من حيث حماية الحياة الخاصة ففي القانون العام لحماية البيانات توجد إشارة إلى الأشخاص الطبيعيين ولكن ماذا عن الأشخاص القانونيين؟ ولا أعرف ما إذا كان هذا شيء يجب التعامل معه مرة أخرى. وكانت هناك العديد من التوصيات من اللجنة الاستشارية الحكومية في نصائحها المتعددة، لكني أعتقد أننا نحتاج للإصرار على وجود تمييز.

وقد طرحت هذا السؤال أمس على أمناء السجل، لذا، لا أعرف لماذا يمكن أن يكون هذا صعبًا. وأعرف أن هذا سيتضمن عملية طويلة، بالطبع، لأنه سيتطلب طرح أسئلة على الشركات والعملاء، ولكني لا أرى ذلك على أنه صعب للغاية. ومن المهم للعملاء والمواطنين التمكن من تحديد الموقع الجغرافي لأي شركة، على سبيل المثال، الشركة التي نريد تنفيذ الأعمال معها. والجزء الثاني هو بالفعل تكرار لما قاله ممثل المفوضية الأوروبية، والالتزام جانب مهم، الالتزام وتنفيذ العمليات جوانب مهمة. ونحن نفكر في عملية الاعتماد ولكن هذا لا يعني أننا سنتخلى عن أي التزامات قانونية، لذا، يجب أن تكون هناك عملية تعاقدية بين كل من ICANN ووكالة الاعتماد ولكن أيضًا بين السجلات والأطراف المعتمدة لأن الالتزام النهائي سيعتمد على المراقب. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: كرًا لك، ممثل بلجيكا. لدي كافوس وآشلي وكاثرين ثم لدي ألمانيا.

كافوس أراستيه: تمت الإشارة إلى العديد من الأسئلة التي طرحتم بالفعل في الدليل في التوصيات. ففي الصفحة 148 حتى 151، يوجد موجز للتوصيات والموضوعات. ويجب عليكم التفضل بالنظر في هذا لمعرفة لماذا تريدون التعليق، على سبيل المثال، التوصية 16 تتحدث عن المواقع الجغرافية. وبعد ذلك 17، الطبيعي مقابل الاعتباري، وبعدها وما إلى ذلك، وكلها هناك، لذا، يرجى النظر في هذه القائمة المرجعية، واختيار الموضوع محل الاهتمام وتقديم التعليقات خلال التعقيبات العامة أو أي شيء للتواصل معنا في المجموعة الصغيرة، ويرجى عدم التردد ونحن نحاول عرض هذا على مجلس الإدارة ونشكر فابيان على إعداد هذا لنا. ويمكنكم النظر في العديد من المشاكل هناك، ولم يترك أي شيء لكن لا توجد إجابة كاملة لها جميعًا. وهناك بضعة إجابات وسترون أيضًا أن الإجماع الذي وصلنا إليه، في بعض المواطن، لم يتم الوصول إلى توافق آراء، وبالفعل، قراءة البيان العام من اللجنة الاستشارية الحكومية، بالرغم من أننا لم نعترض على الموافقة ولكن ذكرنا مخاوف حول كل توصية، ويمكنكم رؤية القائمة المتاحة. فما هي أخبار اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بكل توصية إلى الحد الذي يمكننا به تجميع لك. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لك كافوس. آشلي.

آشلي هينمان: شكرًا جزيلاً، لقد طرحت العديد من الأسئلة الجيدة، وقد تمت مناقشتها جميعًا بصورة مطولة، وكان أحد هذه المسائل التي كانت صعبة بالفعل، الإدراك الواضح لأن الجهات القانونية غير محمية بموجب القانون العام لحماية البيانات، لذا، فقد كان مباشرًا إلى حد ما ولكن ما تعلمناه هو بوضوح أنه عندما يكون المشتركين، الذين يبحثون عن أسماء النطاقات، غير متسقين في تعبئة الحقوق ويكون أمناء السجل قلقين بالفعل من أنهم لا يمكنهم البدء كما في 25 مايو ويمكن إتاحة هذه المعلومات علانية لأنه من وجهة نظرهم

مجال شائك للغاية والكثير من معلومات المعرفات الشخصية، يجب ألا يكون هناك كمعتمد أننا وافقنا على التقدم في هذه التسجيلات بتعليم أكثر بكثير حول نقطة المشتركين من حيث أنه عند ملء هذا الحقل، فأنتم تشيرون إلى أنكم مؤسسة، حقل ولكن أيضًا إتاحة هذه المعلومات علانية.

فيما يتعلق بالتسجيلات حتى تاريخه، ستكون هذه مسألة أصعب ومما أفهم سيستغرق هذا وقتًا أطول ولكن هناك التزام بالنظر في ذلك وتحقيقه ولكن فقط بطريقة مرحلية في الفترات ولكننا نتفق تمامًا مع النقاط التي طرحتم وهذا شيء أعتقد أنه سيتم اعتماده مع مرور الوقت.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، آشلي. كاثرين، وبعدها، حسنًا. لذا، كاثرين.

كاثرين باور-بولست: نعم، فقط بشأن الأشخاص القانونيين، في الواقع لدينا نصيحة من الهولندي -- والتي تنظر في السؤال المحدد، وفي النموذج من سجل أمستردام حيث كان لدينا خانة أو حقل يشير عند ملئه إلى أنكم شركة وقد اقترحت هيئة حماية البيانات أن هذا كافٍ لنتمكن من نشر البيانات، لذا، بالنسبة لهذه النقطة، لدينا بالفعل إرشادات محددة، لذا، فهذه مسألة وقت بالفعل.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، كاثرين.

جورجيوس تسيلينتس: نعم، بالنسبة لنفس المسألة، كان هناك سؤال مطروح أيضًا على المستشار القانوني ولكن السؤال كان أكثر من وجهة نظر الأطراف المتعاقدة، وقد تم طرح سؤال إذا ما كانت الأطراف المتعاقدة مسؤولة، إذا كان الإفصاح عن البيانات الشخصية من شخص غير

طبيعي ومعرف بصورة خاطئة، فهل هناك أي التزام في هذه الحالة؟ ومرة أخرى، نعود إلى ما قالته آشلي، هناك حاجة لتوضيح أن هناك مخاطر بشأن المعلومات غير الصحيحة عندما تضعون علامة على الصندوق وتقولون أنا لست شخصًا طبيعيًا، وهذا يحتاج إلى تفكير جيد عند وضع المشترك علامة على هذا الصندوق ويرجع هذا إلى المشكلة الأخرى التي ذكرتها أمس بخصوص دقة البيانات وكيفية تأثير هذه البيانات غير الدقيقة على أهدافنا، لذا، فالبيانات غير الدقيقة ونحن غير راضين قليلاً عن أن هذه نقطة مهمة بخصوص الدقة لم يتم أخذها بعين الاعتبار بصورة لائقة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا. ممثل ألمانيا، آسف على انتظارك.

ممثل ألمانيا: شكرًا. ولا توجد أي مشكلة. أود تقديم تعليقين بخصوص المسؤولية والنصيحة القانونية. بالنسبة لنا، من المهم للغاية أن نعثر على حل. ولذلك، نحتاج للتغلب على كافة المشكلات ولكن المسؤولية عن المخاطر لا يمكن النظر إليها كعذر لعدم القيام بشيء. لذا، ذلك واضح للغاية. ويمكن إدارة المخاطر دائمًا. فلا توجد بيئة خالية من المخاطر في الحياة، وأود أن أكرر ما قالته لورين، وهذا يأخذني إلى النقطة الثانية بخصوص النصيحة القانونية.

تكون النصيحة القانونية متاحة دائمًا ولن أتفق مع أننا لا نحصل على النصيحة الكافية. لقد استمعت إلى الجلسة المجتمعية أمس، وكان لدي انطباع أننا نتعرض لانتقاد لأننا لن نشارك هيئات حماية البيانات وأعتقد أن هذا غير صحيح. فنحن جميعًا متاحون للنقاش والحوار وخاصة من الوزارة التي أعمل بها، ويمكنني التأكيد على أننا متاحون في أي وقت لتقديم النصيحة إذا لزم الأمر. في حالتنا، الأمر واضح، لأن وزارة الداخلية في ألمانيا ليست فقط معنية بمسائل إنفاذ القانون ولكن أيضًا حماية البيانات، وهو غير معروف للغاية، لأن هذا يوضح ويعرض بوضوح أن علينا الاطلاع على كلا جانبي المسألة وعلينا ترجيح المميزات والعيوب وعلينا العثور على حلول إبداعية، لذلك، يمكنني

فقط تأكيد أننا نرغب في المشاركة، وأنا متأكد أن الآخرين سيقومون بهذا أيضًا. لذا، فأنا واثق أننا يمكننا إدارة هذه المخاطر. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لك، ممثل ألمانيا. أي تعليقات أو أسئلة أخرى من الميكروفون؟ كافوس.

كافوس أراستيه: وأود إضافة معلومة صغيرة فقط. بالنسبة لدقة البيانات التي عرضها جورجيوس تسيلينتس، فقد طرحت عدة مرات في المجموعة وتقدم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في الواقع نسبة ما، وبالتالي، توجد معلومات متاحة لأن هناك عدم دقة، وهذا لا يعني عدم مناقشة الأمر ولكنه لم يتم اتخاذ قرار حول كيفية التعامل مع عدم الدقة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: نعم، تفضلي، كاثرين.

كاثرين باور-بولست: شكرًا جزيلاً، للجميع وممثل ألمانيا على هذا التعليق وفقط لتكرار هذا، فنحن نتعامل مع مواقف لا يمكن فيه القضاء على المخاطر القانونية، ولكن تنظرون إلى الأطراف المتعاقدة التي تم منحها ما نراه مورد عام، وبالتحديد الإنترنت، لذا، بالأساس منح الترخيص للمزايا التجارية الخاصة، وإذا كنتم تديرون أحد الموارد العامة مثل الإنترنت، فهذا يتعلق ببعض المسؤوليات وأعتقد أن يحمل تكرارًا يتطلب بالفعل تولي هذه المسؤوليات والتي قد تتضمن درجة ما من المخاطر ولكن هذا جزء من نموذج الأعمال، لذا، اعتقد أن هذا أمر يجب قبوله، ولن يستبعد بصرف النظر عن طريقة وضع السياسات.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، كاثرين. هل من تعليقات أخرى؟ حسنًا. إذا لم تكن هناك تعليقات، مرة أخرى، نعتمد عليكم للحصول على النص للبيان والزملاء، أعتقد أننا نأخذ ملاحظات ولكني أتمنى أن نتمكن من التأكد من عرض النقاط التي طرحتم.

مرة أخرى، أود تذكيركم أن هناك مستندات Google، والرابط لديكم في الخانات التي يمكنكم اختيار لغة البيان بشأن الموضوعات التي تهمكم. وسنبدأ المناقشة بشأن البيان لاحقًا مساء اليوم. لذا، إذا كان هناك أي شيء تريدون مشاركته، يمكنكم ببساطة وضعه في مستندات Google، ويرجى التواصل مع الزملاء الآخرين إذا كان لديكم اهتمام بشأن نفس الموضوع.

لذا، بهذا، إذا لم تكن هناك طلبات أكثر للكلمة، فربما يمكننا التقدم إلى الشريحة التالية، كافوس.

كافوس أراستيه: تعليق واحد، عندما قدرت الجهود الجيدة لفابيان، وقد نسيت أن أذكر غولتن تيبي، وكافة الأعمال التي قامت بها لدعم الفريق الصغير للاتصالات والإعداد، والعديد من العاملين الآخرين في ICANN الذين ساعدونا. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك كافوس، على الدعم الممتاز. وأعنى في اللجنة وخلف الكاميرات أيضًا. لذا، فالخمسة الرائعون لدينا.

لذا، ننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. حسنًا، الكلمة لك، آشلي.

آشلي هينمان: نعم، شكرا لك. لذا، فيما يتعلق بكيف يمكن أن تبدأ اللجنة الاستشارية الحكومية في عقد بصورة نشطة، أردت أن أذكر الجميع هنا، هناك عدد من الحسابات في اللجنة الاستشارية الحكومية التي لم ترد على هذا ويمكن أن تشكل مساهمة بناءة في هذه الجهود، فضلاً عن العملية المعجّلة لوضع السياسات وكذلك المرحلة الأولى من فريق مراجعة التنفيذ.

لقد أردت إنعاش ذاكرتكم، والعودة إلى أغسطس 2018، حيث أصدرت ICANN مسودة إطار عمل محتملة للنموذج الموحد للوصول الى البيانات وكان هناك الكثير من المعلومات المهمة ومن بين هذا إقرار القواعد السلوكية وكيف ستكون لازمة في أي نوع من نماذج الوصول وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية بصورة خاصة المساعدة، نوعًا ما على مستوى رفيع، وإدراك أن المجموعات المختلفة من الجهات الخارجية ستحتاج إلى القواعد السلوكية الخاصة بها، ولكن اللجنة الاستشارية الحكومية يمكن أن تلعب دورًا محفزًا هنا لبدء هذه العملية. لذا، ما ترون في هذه الشريحة في النقطة الرئيسية الأولى والنقطة الفرعية، وطلب مؤجه إلى اللجنة الاستشارية الحكومية لتحديد الفئات الواسعة لمجموعات المستخدمين المؤهلة.

لذا، إنفاذ القانون كأحد النقاط الواضحة. فخبراء الأمن الإلكتروني فضلاً عن مالكي حقوق الملكية الفكرية وتحديد الجهات المعنية ذات الخبرات، للمصادقة ولكن الاعتماد كلمة أفضل، وأشعر دائمًا شعورًا سيئًا بالنسبة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، يمكن أن تكون جهة اعتماد أو مصادقة محتملة لمالكي حقوق الملكية الفكرية مثلاً. ويمكن أن تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية الشروط وسبل الحماية القياسية، فهي ليست العقود المطلوب لوضع القواعد السلوكية للجهات الخارجية، ويمكن أن يكون دفعة بسيطة لما هو وارد في القانون العام لحماية البيانات، وبعدها، سرد السلطات التي سيلزم اعتمادها. ولكني أعتقد أن الإيجاز والاختصار بها، هناك دور يمكن أن نلعبه هنا لقبول تسهيل الحوارات وأيضًا منحها المصداقية، لأنه بالعودة إلى المشكلة الرئيسية التي نواجهها، فستكون الأطراف المتعاقدة المعنية بالمسؤولية القانونية وأي شيء يمكن للجنة الاستشارية الحكومية القيام به كحكومات تزيد من الراحة مع بدء الممارسة مفيدة وبناءة من جانبنا. لذا، فأحد الأمور التي علينا أن ننظر فيه ربما شيء يمكننا بدؤه بين الجلسات ومتابعة الحديث عنه على الأقل في كوبي.

كذلك، أرسل الرئيس التنفيذي في ICANN في سبتمبر 2018، إلى اللجنة الاستشارية الحكومية الخطاب الذي يطلب فيه الإرشادات من [غير مسموع] المخاطر القانونية لمراقبي البيانات وبمصطلحات أقل قانونية الأطراف المتعاقدة، بالأساس بالنظر في

المساهمات من الحكومات الأوروبية. وأود المشاركة في هذا لكني لست متأكدًا من مدى مصداقية المعلومات بشأن اللوائح الأوروبية، لذا، أتمنى أن نتمكن ربما من إعادة نشر الخطاب وعلى وجه التحديد في ألمانيا، ورغبتكم في إشراك الحكومات والرد على هذه الأسئلة مرة أخرى، وأعتقد أنها ستكون مساعدة مفيدة بالفعل مع تقدم هذه العملية، وقد لا تحل كل شيء إلا أني أعتقد أن أي نوع من التأكيد، ليست التأكيد الكلمة المناسبة، الوضوح الذي يمكننا تقديمه والمعلومات الإضافية حتى يشعر الأطراف المتعاقدة على وجه التحديد بثقة أكبر في هذه العملية أعتقد أنه سيكون من المفيد حتى يمكننا ربما بدء الأعمال بين الجلسات ومزيد من الحوار. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، آشلي. هل ثمة أية تعليقات؟ لذا، نعم، يمكن بالتأكيد إعادة نشر الخطاب على الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا لك، فابيان. هل هناك تعليقات أخرى على هذا الأمر؟ كافوس.

كافوس أراستيه: نعم، لم أتحدث مع زملائي في المجموعة الصغيرة ولكني أريد أن أطرح ذلك الآن كغذاء للفكر. وإن كان من اللازم أنه خلال المرحلة الثانية بين الاجتماعات الفعلية للجنة الاستشارية الحكومية، سنحتاج لنصيحة كاملة، ليست نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية ولكن الرد الكامل من اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا، فأنا أنظر في السؤال حول ما إذا كنا سنحتاج في بعض الأحيان لمؤتمر هاتفي للجنة الاستشارية الحكومية بالكامل لطلب مشاركة كامل اللجنة الاستشارية الحكومية. أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، ليس فقط [غير المسموع] وليس عدد قليل نحتاج لتسهيله، إذا كان الموضوع معقدًا ونحتاج لهذه المعلومات. وأعتقد أن ICANN اليوم قد أظهرت كافة الاحتمالات الفنية. ولدينا العديد من المؤتمرات الهاتفية وكانت ناجحة كما كان مطلوبًا، إن أمكننا الحصول على ساعة أو ساعة ونصف إضافية، عند الحاجة إلى ذلك من تواصل المجموعة الصغيرة مع قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية والموافقة على هذا، وستكونون مستعدين للمشاركة

في المؤتمر الهاتف لكامل اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذه هي المواد الأساسية للنظر فيها. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلا، كافوس، وأعتقد أنه اقتراح مفيد وبالتحديد ليس فقط بشأن القانون العام لحماية البيانات ولكن أيضًا أي مناقشة جوهرية نحتاج لعقد مكالمة على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية، ويمكننا بالتحديد القيام بهذا وكما قال كافوس، أتمنى أن نتمكن من تشجيع اقصى قدر ممكن من الحضور.

ممثل المفوضية الأوروبية: أتساءل فقط لأن أسئلة ICANN كانت محددة للغاية، لذا، فالنقاط الواردة حتى آخر نقطة، مدى عملية العمل على هذا، ولا أعتقد أن المجموعة الصغيرة في اللجنة الاستشارية الحكومية لديها نطاق للعمل على ذلك بنفسها [ضحك]، لذا، ربما هناك حاجة بالإضافة إلى إجراء مناقشة على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل، حاجة ربما لفريق دعم يمكنه العمل على هذه الأسئلة. وأعني، يوم الاثنين عندما كانت السجلات هنا، ليس فقط كانوا يشاركون في العملية المعجّلة لوضع السياسات، ولكن لديهم فريق الدعم الكامل وراءهم، لذا، فقط سؤال حول ما إذا كان يجب تنفيذ هذا النوع من الإعداد للعمل على ذلك، أعتقد أنه مهم للغاية. ونوضح أننا نقدم مساهمات أيضًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: حسنًا، شكرًا جزيلاً ممثل المفوضية الأوروبية، ويمكننا بالتحديد النظر في هذا، وأنا متأكد أنه موضوع مهم للغاية بالنسبة إلى ICANN، وسنرغب في تقديم الدعم اللازم. ولدى كاثرين ثم كافوس.

كاثرين باور-بولست: نعم، كما توضح العروض هنا، هناك غرفة في الفريق الصغير من اللجنة الاستشارية الحكومية، أيضًا للأعضاء الذين ليسوا أعضاء أو أعضاء بدلاء في العملية المعجّلة لوضع

السياسات. ولا أخطط للمشاركة بانتظام في كافة أعمال العملية المعجّلة لوضع السياسات، لكني أشجع أي اهتمام بهذه العملية، ولديكم خبرات لطرحها في الجدول أو مجرد الرغبة في دعم هذا، للانضمام وضمن المجموعة الصغيرة، من ليسوا من بيننا أعضاء في العملية المعجّلة لوضع السياسات يمكنهم العمل على المسائل المحيطة، ووضع مقتبسات حول هذا، لذا، ففي مصلحتنا، يرجى الانضمام إلينا، لأن الحمل لن يكون علي وحدي [ضحك]

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، كاثرين، ولدينا هذا الموضوع حول جدول الأعمال مع مجلس الإدارة. لذا، إذا كنا نحتاج لطرح المسائل من الكلمة، فيرجى عدم التردد في طرحها.

كافوس أراستيه: نعم، ما قلته، ممثل المفوضية الأوروبية الموقر، نحن نرحب للغاية بذلك لكننا نحتاج لنوع من الالتزام من الناس. فهم يرشحون أنفسهم كداعمين وسيكونون متاحين عند طلب المساعدة، لذا، لا نريد تحديد هذا بثلاثة أعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية وثلاثة أعضاء بدلاء، وبالإضافة إلى كاثرين وبعض الآخرين، اثنين أو ثلاثة، لا أعرف في بعض الأحيان، ولكنا نرحب بهم للغاية، ونحتاج لنوع من، كما أقول، الالتزام والاستعداد لدعمنا، وسنكون أكثر من سعداء بوجود هذا. شكرًا. ونحتاج لطرح مزيد من الثراء في الأفكار. ولا يدعي أحد معرفة كل شيء. لذا، نحتاج منكم، رجاءً، التفضل بترشيح أنفسكم وما إلى ذلك، ومن رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، هناك خمس أو ست جهات مختلفة، ومناطق متعددة، وما إلى ذلك، فهم أكثر من سعداء، وسنطلب دعمًا إضافيًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لذا، فكافة أعضاء مجموعة العمل الصغيرة الحالية يرغبون في المتابعة إلى المرحلة الثانية، ولا أعتقد أننا قدمنا ردًا إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة بعد، فقد استلمت بضعة تأكيدات، ولكن فقط توضيح ذلك إذا لم أسمع خلاف ذلك، وسأفترض البحث لمتابعة المشاركة ويجب أن أقول أننا سنفتقد اثنين من الزملاء هنا، كريس الذي

كان في اللجنة هذا الصباح، وراؤول الذي لم يتمكن من الحضور إلى الاجتماع حتى أنسب الفضل للجميع.

لذا، أحاول رؤية المعروض في الشريحة الأخيرة. حسنًا. ممتاز. لذا، فهذه مجموعة من الجلسات ذات الصلة، لذا، الجلسات التي مرت بالفعل، والجلسة الحالية والجلسات القادمة. وأعتقد أن هذا مفيد للغاية لمن يهتم بالموضوع للتأكد من الحضور والمشاركة بنشاط في هذه الجلسات.

لذا، كان هناك نظام WHOIS في سياسة حماية البيانات، الجلسة التي كانت لدينا يوم الأحد، واجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة، حيث ناقشنا المرحلة الثانية أيضًا، والاستعدادات للاجتماع مع مجلس الإدارة، والجلسة المجتمعية، والجلسة التي نحن فيها الآن، وهناك أيضًا موجز إلى اللجنة الاستشارية الحكومية من مجموعة الدراسة الفنية بشأن الوصول إلى بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام، وسيحدث هذا لاحقًا اليوم الساعة 2:30 وأخيرًا، اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس ICANN، مرة أخرى، لاحقًا اليوم الساعة 3:15. وبالطبع مناقشاتنا حول البيان.

لذا، كافوس، سنرحب للغاية بالدعم الإضافي الذي ذكرته.

كافوس أراستيه: مرحبًا جميعًا، في الوقت الراهن اثنين من منطقة آسيا والمحيط الهادي واثنين من أمريكا الشمالية -- مع غياب أمريكا اللاتينية وأفريقيا. مرحبًا أيضًا بالاستعداد للعمل كفريق دعم إذا كان لديهم شيء ما سيكون مفيدًا، لأن الموقف قد لا يكون مماثلاً في كافة المناطق، ونحتاج لوجود هذا، لذا، أشجع الزملاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا باتخاذ قرارهم والمناقشة فيما بينهم بشأن احتمالات ترشيح أنفسهم إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية كفريق دعم أساسي، شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: نقطة رائعة، كافوس، شكرًا جزيلاً على محاولة التواصل ومحاولة الشمول وتمثيل المجموعة الصغيرة. هل من تعليقات أخرى؟ حسنًا. إذا لم تكن هناك أية تعليقات، أود أن أذكركم مرة أخرى بنص البيان ومستندات Google للبيان المتاحة للجميع لوضع نص البيان فيها.

سنحصل على استراحة قهوة الآن ثم نعاود الانعقاد الساعة 10:30 رجاءً. شكرًا.

[نهاية النص المدون]